

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية

قسم العلوم الإسلامية



ينظم

الملتقى الوطني حول:

استغلال الأملاك الوقفية في الجزائر

واستثمارها:

المشكلات، الآليات والحلول

يومي 06-07 أفريل 2015م

المحور الثالث: آفاق العمل المؤسسي في استغلال

واستثمار الأوقاف

1. مدى إمكانية الاستفادة من تجارب الدول الإسلامية وتعميمها في استغلال واستثمار الأوقاف.
2. مدى إمكانية الاستفادة من التجربة الغربية في مجال الأوقاف.
3. الصيغ المناسبة لاستغلال واستثمار الأوقاف: الشركات الوقفية، الصكوك الوقفية، الصناديق الوقفية، الجمعيات.
4. النظريات الاقتصادية الحديثة في الاستثمار ومدى إمكانية الاستفادة منها أو من بعضها في استثمار الأملاك الوقفية.

تواريخ مهمة

إرسال الملخصات: 20 فيفري 2015

إرسال البحوث كاملة: 25 مارس 2015

المراسلات

توجه جميع المراسلات المتعلقة بالملتقى إلى اللجنة التنظيمية للملتقى على العنوان الإلكتروني التالي:

Waqf.seminaire.facshssi@gmail.com

محاو الملتقى

المحور الأول: واقع الأملاك الوقفية في الجزائر

1. واقع المنظومة القانونية للأوقاف
2. الواقع الاقتصادي للأوقاف
3. الواقع الاجتماعي للأوقاف

المحور الثاني: المنظومة القانونية للأوقاف في

الجزائر ومدى قدرتها على مواكبة التطورات الحديثة

1. دراسة تحليلية نقدية للمنظومة القانونية للأوقاف.
2. الصيغ التقليدية ومدى قابليتها للتطبيق في الواقع.
3. مشكلة إحياء الأوقاف "الخربة" وأساليب عمارتها: الواقع والآفاق.

يعتبر الوقف من أهم روافد الاقتصاد غير الربحي، حيث يؤدي الوقف دورا تكميليا للاقتصاد الربحي في تحقيق التنمية المتكاملة التي ينشدها الإسلام؛ من خلال إثراء نظم التوزيع وتحريك عجلة تداول الأموال وفتح قنوات الاستثمار، من أجل تحقيق الازدهار والتنمية.

لقد كان الوقف - وما زال - مظهرا من مظاهر الحضارة الإسلامية في الجزائر، حيث ابتدأ بالأوقاف على مرافق العبادة، وانتقل - مع توسع مفهومه - إلى الجوانب الاجتماعية والعلمية والبيئية، وبلغ تنوع أشكال الوقف أن وجدت أوقاف على الحرمين الشريفين، إضافة لأوقاف السبيل ووقف المزارع والمساجد وغيرها...

وإذا كان فقه الوقف فقها اجتهاديا في أغلب جوانبه وأحكامه، فإن ذلك يعني أن هناك حاجة دائمة إلى الاجتهاد لمواكبة التطورات والمستجدات، ويعني أيضا أن هناك إمكانية لتطوير الأوقاف لتشمل جوانب اجتماعية واقتصادية متعددة لم يكن يشملها من قبل، واستخدام أساليب مستحدثة لم تكن معروفة من قبل.

والمتابع لواقع الوقف في العالم الإسلامي، والجزائر بصفة خاصة، يلحظ مدى الحاجة إلى الاجتهاد لوضع تشريعات جديدة تتجاوز التسيير الفردي والعائلي للوقف، وتنقله إلى مجال التسيير المؤسسي ليواكب تطورات وتحديات الظروف الراهنة.

ومن هذا المنطلق رأت كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية بجامعة لخضر في باتنة، وبالتعاون مع وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، عقد ملتقى علمي تشارك فيه الخبرات الوطنية والدولية للخروج بتصورات يمكن تحويلها إلى نصوص قانونية لجعل الأملاك الوقفية تساهم في تحقيق النفع العام للمجتمع ودفع عجلة تنميته.

1. التعريف بواقع الوقف في الجزائر والتوعية بأهميته.
2. تقييم تجربة الجزائر المعاصرة في مجال الأوقاف وإبراز جهود الجهات الوصية (وزارة الشؤون الدينية والأوقاف) في ذلك.
3. تدارس المشكلات التي تعترض تسيير الأملاك الوقفية وتحول دون تحقيق الأهداف المرجوة منها، ومحاولة البحث عن الحلول المناسبة لها.
4. الاطلاع على تجارب بعض الدول الإسلامية في مجال استغلال واستثمار الأوقاف للاستفادة من بعض الصيغ الناجحة منها (التجربة الكويتية، التجربة الإماراتية...).
5. التعرف على التطبيقات المعاصرة لأنظمة الوقف، سواء بالدول الإسلامية أو غير الإسلامية، وتحديد أوجه الاستفادة منها في إثراء التجربة الوقفية الجزائرية.
6. الخروج بتوصيات يمكن الاستفادة منها في صياغة نصوص قانونية لاستثمار واستغلال الأملاك الوقفية.

استمارة المشاركة



الاسم واللقب:

الرتبة العلمية:

الجامعة:

هاتف:

فاكس:

البريد الإلكتروني:

محور المداخلة:

عنوان المداخلة:

ملخص المداخلة: